

## كتب عربية مختارة (موجز)

### إعداد: قسم التوثيق والمعلومات مركز دراسات الوحدة العربية

يرى أن «المدرسة تنتج أوهاماً آثارها أبعد من أن تكون وهمية: هكذا، فإن وهم اللاتبعية والحياد المدرسين، إنما هو مبدأ للمساهمة، الأكثر نوعية، التي تدلي بها المدرسة لإعادة إنتاج النظام القائم. وبالتالي، فإن محاولة إمطة اللثام عن القوانين التي تعيد المدرسة وفقها إنتاج بنية توزيع رأس المال الثقافي تعني ليس فقط أن نوْفّر وسائل فهم التناقضات التي تمس اليوم أنساق التقليد فهماً كاملاً، بل أيضاً أن نسهم في بناء نظرية للممارسة التي بتشكيلها للأعوان باعتبارهم نتائج للبنى، يعيدون إنتاج البنى، فإنها تفلت والحال من ذاتوية الحرية الخلاقة، كما من موضوعانية الجامعة البنيوية».

### (٢)

**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي:**  
**الكتاب السنوي ٢٠٠٧.** فريق الترجمة  
عمر الأيوبي، حسن حسن وأمين الأيوبي؛  
إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة  
العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة  
العربية، ٢٠٠٧). ١٠٨٦ ص.

هذا الكتاب السنوي ٢٠٠٧

### (١)

بيار بورديو وجان - كلود باسرون.  
**إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة  
لنسق التعليم.** ترجمة ماهر تريمش؛  
مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة  
العربية للترجمة، ٢٠٠٧. ٤٢٨ ص. (علوم  
إنسانية واجتماعية)

يأتي هذا الكتاب في إطار اهتمام عالم  
الاجتماع الفرنسي بيار بورديو بقضايا  
التعليم عامة وأوضاع التعليم في فرنسا  
خاصة. وهذا الكتاب - كما يأتي في تقديمه -  
يمثل الحصيلة النظرية لبحوث كان كتاب  
الورثة عام ١٩٦٤ هو الحلقة الأولى منها.

«يحاول بورديو انطلاقةً من أعمال  
إمبيريقية عن العائد البيداغوجي وعن  
الاستعمال الثَّقَف أو المجتمع الدارج للغة  
وللثقافة الجامعيتين، وعن الآثار الاقتصادية  
والرمزية للامتحان والشهادة، بناء نظرية  
عامة لأفعال العنف الرمزي وللشروط  
الاجتماعية لتورية هذا العنف». وهو إذ  
يوضح أن نظام التعليم يقوم بإنتاج وإعادة  
إنتاج المؤسسة نفسها التي يصدر عنها،

إنتاج الأسلحة والشركات الكبرى المنتجة وعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والجهات الموردة والمتلقية للأسلحة والاتجاهات نحو معاهدة لتجارة الأسلحة.

ويركز القسم الثالث على حظر الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح، فيتناول الجهود الهادفة إلى خفض المخاطر الأمنية بالحد من امتلاك مواد مدنية واستخدامها، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٠ الداعي إلى تقليص خطر الانتشار. كما يتناول برنامج كوريا الشمالية النووي والملف الإيراني النووي والمبادرة الأمريكية - الهندية للتعاون النووي المدني والتعاون الأمريكي - الروسي بشأن الأمن النووي. ويعرض للقوى النووية في العالم والتفجيرات النووية ولتطورات المواد الانشطارية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والجهود الهادفة إلى الحد من التسلح ومراقبة نظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وعمليات النقل الدولية المرتبطة بالأمن.

### (٣)

حازم الببلاوي. هموم سياسية:  
السيد والخادم. القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٠٧. ٣٦٦ ص.

يتناول هذا الكتاب قضايا عربية متعددة لا تزال تشغل المجتمع العربي، أبرزها العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الديمقراطية والإصلاح السياسي، الشريعة والحياة وما يتصل بهما من مفاهيم حول الإسلام والعلمانية، العروبة، التكامل الاقتصادي العربي والعروبة وغيرها من القضايا التي للمؤلف تجارب في معالجتها

(الموسوعي) حول التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي هو الكتاب الخامس في طبعته العربية من كتب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) الذي يقدمه مركز دراسات الوحدة العربية إلى القارئ العربي وإلى الباحثين والسياسيين والخبراء العرب وغيرهم من المتابعين لقضايا الأمن والصراع والتسلح بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.

يرصد الكتاب تطورات عام ٢٠٠٦ في مختلف مجالات الأمن والصراعات، ويقدم مسحاً شاملاً للصراعات المسلحة الكبرى وأنماطها في العالم والإنفاق العسكري والتسلح وحظر الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح، ويبحث في مصادر المخاطر في العالم وأبعادها وتداعياتها على الأمن والسلم الإنساني.

يعرض القسم الأول من الكتاب الذي يقع في ثلاثة أقسام لموضوع الأمن والصراعات عام ٢٠٠٦، فيتناول الأمن والمؤسسات الأورو - أطلسية، والصراعات المسلحة الكبرى وأنماطها، والعنف الجماعي الذي يتجاوز تعريفه الصراع المسلح وموضوع حفظ السلام في ضوء التغيرات الطارئة على الصراعات ودور بعثات السلام الإقليمية والدولية. كما يتناول موضوعات التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق والمساءلة الديمقراطية لأجهزة الاستخبارات والأبعاد الإقليمية والعالمية للطاقة والأمن.

أما القسم الثاني، فيعرض للإنفاق العسكري والتسلح بما في ذلك تقديرات الإنفاق العسكري العالمي والإقليمي وأولويات الموازنات العسكرية، ويتناول

أو معاشيتها بوصفها هموماً سياسية.

يناقش المؤلف في مجموعة من المقالات يضمها الكتاب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فيرى أن هذه العلاقة ما زالت على الوتيرة نفسها، إذ إن القانون أداة طبيعة وملطفة بات يستخدمها الحاكم بدلاً من الأساليب الدكتاتورية القديمة التي كان يمارسها في التعاطي مع المحكوم. ويبحث في الديمقراطية والإصلاح السياسي، ليؤكد أن التعاطي مع الديمقراطية بوصفها نهجاً هو الطريق الأسلم بغض النظر عن الضغوط والدعوات الخارجية إليها. والديمقراطية كما يراها المؤلف لا تتمثل بالانتخابات وحكم الأغلبية فقط، وإنما تكمن في عدم تركيز السلطات أيضاً. ومن سمات الديمقراطية احترام حقوق الفرد، تلازمها مع الشفافية والمحاسبة والمسؤولية، إبعاد تأثير المال عن السلطة والعمل على تطوير الإدارة السليمة.

ويبحث المؤلف في موضوع الشريعة والحياة وما يتعلق بهما من مفاهيم، فيؤكد أنه لا وجود لوساطة بين المسلم وربه في الإسلام. ويرى أن العلمانية تقوم على مبدأ أساسي هو ضمان حرية الأديان من دون استثناء. ويشدد على التكامل الاقتصادي العربي ليتناول العروبة التي لا تتناقض مع الوطنية.

(٤)

خالد زيادة. **الخصيس والنفيس: الرقابة والفساد في المدينة الإسلامية.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨. ١١٠ ص.

يهدف هذا الكتاب إلى التعرف إلى

المدينة الإسلامية باعتبارها «فضاءً فكرياً استمر قائماً حتى مشارف العصر الحديث»، وذلك من خلال مقاربة مسألة الفساد والإصلاح في التجربة التاريخية الإسلامية - العربية. والمسألة التي يركز عليها المؤلف تتمحور حول مسؤوليات القضاة أو الفقهاء الذين ابتكروا وظيفة المحتسب لمراقبة الأسواق تبعاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المحاسبة)، فاصطدموا بنفوذ الدولة أو السلطة السياسية التي لها قوانينها الخاصة، ما أثار تناقضاً بين حكم الشرع والسلطة السياسية، فاكتمى الفقهاء بتوجيه النصائح وإخضاع المدينة لحكم الشرع دون الدولة، وأخفقوا في جعل الاحتساب مؤسسة مستقلة مكتملة المسؤوليات. ويعزو المؤلف هذا الإخفاق في معظمه إلى نفوذ السلطة السياسية التي حالت دون مراجعة أحكام القضاة ومطابقتها لشروط العدل لكون السلطة السياسية هي التي تعين مجالس القضاة، ناهيك بأن الفقهاء أنفسهم قدموا الوحدة وتماسك النظام الاجتماعي والجوانب المبدئية والأخلاقية على إنشاء نظام متكامل للمراقبة ونقد السلطة السياسية ومساءلتها، فقبلوا بالسلطان المستبد الذي لم يكن شخصاً بقدر ما كان ممثلاً لنظام كامل.

والإشكالية التي يثيرها الكتاب هي أن الدولة التي تمكنت من إزاحة حكم الفقهاء أو إضعافه مع الوقت لم تكن الدولة التي حلت فيها قوانين منسوبة إلى الدولة الحديثة، بل بقيت الدولة «السلطانية» التي تحمل من الماضي بذور الاستعصاء على الرقابة

والإرهاب والقواسم المشتركة بين الإسلام والمشارك الإنساني وبين الإسلام كدين والتيارات الإسلامية، ذلك بأن عدم التمييز من قبل الولايات المتحدة والغرب تمثل ليس فقط في انتهاكات الولايات المتحدة القوانين الدولية وحقوق الإنسان (أبو غريب وغوانتانامو والمعتقلات السرية) «تحت شعار الديمقراطية» وإنما في محاولات دمج الإسلام كله بالإرهاب أيضاً، سواء من قبل عدد من الكتاب أو من قبل السياسيين والإعلاميين أو حتى رجال الدين - من صاموئيل هانتنغتون إلى فرانسيس فوكوياما وبيان المثقفين الأمريكيين عقب أحداث «١١ أيلول/سبتمبر» إلى استخدام الرئيس الأمريكي بوش مصطلح «الفاشية الإسلامية» وحديثه عن «الحرب الصليبية» الذي اعتبر «زلة لسان»، ناهيك بما نشر في الصحف الدنماركية من صور مسيئة للرسول وصولاً إلى الوصف الماضوي الذي أشار إليه البابا بنديكتوس السادس عشر في تناوله الإسلام.

يؤكد المؤلف أن محاولات الغرب الخلط بين الإسلام وظاهرة الإرهاب لا تستند إلى أي مضمون ثقافي أو ديني أو أخلاقي أو قانوني، لذا فإن إلصاق تهمة الإرهاب الدولي بالعرب والمسلمين باتت تهمة جاهزة للتوظيف السياسي والهيمنة على المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ويبين أن ظاهرة الإرهاب والتطرف ليست صفات خاصة بدين أو شعب أو مجتمع أو جنسية أو قومية دون غيرها، بل هي ظاهرة اجتماعية سياسية وفكرية لا يقرها دين أو قانون، وإنما وجدت ضالتها في عدد من الجماعات أو الأفراد عند كل الأديان.

وتسعى إلى بسط سيطرتها لتشمل كل المدن التي تفرض عليها نفوذها من دون أن تترك مجالاً لسلطات دينية أو مجتمعية موازية، الأمر الذي زاد من التناقض والصراع المتمثل بالدعوات إلى إعادة حكم الشرع إلى الفضاء المدني وإلى إعادة النظر في مسائل السلطة والمجتمع في المدينة الإسلامية، وهي مسائل ما زالت مدار نقاش.

## (٥)

عبد الحسين شعبان. ثلاثية الثلاثاء الدامي: الإسلام والإرهاب الدولي، الدين - القانون - السياسة. ط ٢ منقحة ومزودة. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨. ٣١٩ ص.

يرصد هذا الكتاب ظاهرة الإرهاب الدولي من خلال مقاربات وقراءات فكرية وحقوقية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من تداعيات، من أبرزها إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإسلام تحت شعار «مكافحة الإرهاب الدولي»، وصدور قرار مجلس الأمن رقمي ١٣٦٨ و١٣٧٣ عام ٢٠٠١، واحتلال أفغانستان ثم صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٠ عام ٢٠٠٢ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

وإذا كان الكتاب قد صدر في طبعته الأولى عام ٢٠٠٢ عشية الذكرى الأولى لأحداث «١١ أيلول/سبتمبر»، فإن هذه الطبعة (الثانية) تتوسع في رصد التطورات التي حصلت خلال السنوات الخمس الماضية وتتابع قراءة المعطيات القانونية والثقافية لموضوع الإرهاب، استناداً إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يمكن من خلالها التمييز بين الحق والقوة والمقاومة

(٦)

عبد الوهاب عبد الستار القصاب.  
**احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٣٦٠ ص.

ما هي دوافع غزو العراق وتدمير دولته المستقلة ومؤسساته؟ هل كان من الممكن مواجهة الغزو في ضوء الإمكانيات العراقية ومشكلاته الجيوبوليتيكية؟ كيف واجه العراق الغزو؟ ما هي عناصر القوة والضعف في المواجهة؟ وباختصار، لماذا حصل في العراق ما حصل؟

يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، متناولاً الأهداف الأمريكية في العراق والاستراتيجية العليا للدولة العراقية مع التركيز على الجمهورية الثالثة (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) ومشكلات العراق الجيوبوليتيكية وبخاصة النزاع مع إيران، ثم اجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ وصولاً إلى فرض الحصار على العراق الذي استمر نحو ١٣ عاماً واحتلاله عام ٢٠٠٣، وتداعيات ذلك والدروس المستفادة منه، وأبرزها المقاومة.

يعدد المؤلف الأهداف الأمريكية في العراق، الظاهر منها والكامن. ومن الأهداف الظاهرة التركيز على أسلحة الدمار الشامل ومحاولة ربط العراق بالإرهاب لتبرير الحرب عليه، في حين تبقى الأهداف الكامنة الأهداف الجوهريّة، وأبرزها السيطرة على الاحتياطيّات النفطية المستكشفة وغير المستكشفة والسيطرة على العراق لما يمثل من موقع جيواستراتيجي ملائم لإقامة إقليم الشرق الأوسط الكبير. ويتناول

المؤلف البناء الاستراتيجي للدولة العراقية الذي تأثر بحكم الموقع بالجوار الإيراني والتركي، فكان الصدام مع إيران الساعية إلى تصدير الثورة من جهة، والتوافق مع تركيا الساعية إلى ضمان أمن حدودها من احتمال تسرب عناصر متمردي حزب العمال الكردستاني من شمال العراق إلى تركيا من جهة أخرى. وعلى الصعيد العربي، يعرض المؤلف لأزمة العلاقات العراقية مع الكويت التي أدت إلى اجتياح الكويت ومن ثم حرب الخليج الثانية. ولا يغفل مقارنة السلطة المركزية في بغداد للقضية الكردية بعد إصدار بيان ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠ الذي يعترف بالشعب الكردي مكوناً أساسياً من مكونات الشعب العراقي.

وإذ يصل إلى مرحلة الغزو الأمريكي للعراق، يرى المؤلف أن القيادة العراقية كانت تعيش هاجس الانقلاب عليها كما حصل في أحداث ١٩٩١ عقب إخراج العراق من الكويت، كما إنها لم تعط محور غرب العراق الاهتمام اللازم في المواجهة العسكرية. مع ذلك لم يتمكن الرئيس الأمريكي من إعلان انتهاء الحرب، فاكتمل بإعلان انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق، وأثبتت المقاومة أنها واحدة من أهم السمات والدروس المستفادة من الغزو.

(٧)

مارسيل غوشييه. **الدين في الديمقراطية: مسار العلمنة.** ترجمة وتقديم شفيق محسن؛ مراجعة بسام بركة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧. ١٧٥ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

يبحث هذا الكتاب في إشكالية العلاقة

سابقاً لمواجهة باتا يخلخلان فكرة السياسة، ويدعوان إلى إعادة تعريف السياسة والديمقراطية معاً.

## (٨)

محسن عوض، ممدوح سالم وأحمد عبید. **مقاومة التطبيع: ثلاثون عاماً من المواجهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٣٥١ ص.

يرصد هذا الكتاب عملية التطبيع الحاصلة بين البلدان العربية وإسرائيل، ويسعى إلى تقييم أبعادها والمستوى الذي وصلت إليه وتطور آلياته، وجهود الحركة الشعبية لمناهضته والتحديات التي تواجهها. ويصادف صدور الكتاب مناسبة مرور ثلاثين عاماً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل، وهي الزيارة التي فتحت باب التطبيع على مصراعيه مروجة لمقولة مفادها أن «حرب تشرين الأول/أكتوبر هي آخر الحروب...» وكأن إسرائيل سوف تتخلى عن استراتيجيتها في ظل مزاعم السلام.

يقع الكتاب في خمسة فصول، يتناول **الفصل الأول** التطبيع السياسي الذي تطور لدى النخب الإسرائيلية من فرض القبول بإسرائيل كدولة من دول المنطقة إلى محاولة فرض قبول الأساس الصهيوني لدولة إسرائيل بكل ما يترتب على ذلك من معطيات. ويعرض هذا الفصل لحال التطبيع السياسي على المستوى الثنائي وفي إطار المشاريع الشرق أوسطية والأورو - متوسطة والمنديات الاقتصادية، ليخلص إلى أن التطبيع أخذ مجراه مع كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وموريتانيا

بين الدولة والمجتمع المدني التي ظهرت في الغرب حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة في القرن التاسع عشر، في محاولة للإجابة عن تساؤل يتعلق بحالة الدين في ظل حكم الديمقراطية.

يوضح المؤلف أن إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة التي تمحورت حول الدين والأيدولوجيا في المجتمعات الغربية انتهت في عصر التنوير لصالح الأيدولوجيا بعد أن أزاحت من حيث المبدأ سلطة الكنيسة وكرست مفاهيم العلمانية ومعياري التمثيل والانتخاب لتحل محل معيار قداسة الحاكم وسلطته الإلهية، لكن هناك إشكالية أخرى ظهرت في الغرب هي إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني التي تمحورت حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي ستقوم عليه الدولة، وما إذا كان هذا العقد يستدعي التنازل الجماعي عن الحرية الفردية لصالح حاكم مطلق كما يرى هوبز أم تجسيد حرية جماعية تعبر عن مصالح مجموع أفراد المجتمع كما يراه روسو.

ظهرت الإشكالية في الدولة الغربية التي تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي والديمقراطية التمثيلية والعلمانية والتي تعترف بتعددية الجماعات. وتحولت هذه المجموعات التعددية إلى هويات دينية أو إلى ثقافات بالمعنى الأشمل، فلم تعد بحاجة إلى التخلي عن كل شيء للانصهار في العلمانية والنظام الديمقراطي أو المجال العام كما كان سائداً، في حين أن الدولة التي باتت مسؤولة عن رعاية التعددية أصبحت ملزمة بالإقرار بشرعية الديني ككيان داخل المجتمع المدني. من هنا يرى المؤلف أن تراجع الديني وانصهاره في السياسة التي قامت

من التجار في مواجهة الإجماع العام لمقاومة التطبيع. لكن التحدي الأهم يتعلق بقدرة الحركات الشعبية على تطوير مصادر معلوماتها وسبل إتاحتها.

(٩)

محمد نور الدين. **تركيا: الصيغة والدور**. بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، ٢٠٠٨. ٣٣٥ ص.

هذا الكتاب محاولة للدخول إلى الواقع التركي في ضوء المعطيات والمتغيرات الجيواستراتيجية التي حملتها الألفية الثالثة، وأثر ذلك في واقع تركيا وموقعها في المعادلات الإقليمية والدولية.

في الداخل التركي انفراد حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية بأكثرية مريحة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية وأمامه نقاش حول العلمانية والإسلام والسلطة السياسية والعسكر والمسألة الكردية ووحدانية البلاد، وغير ذلك من المسائل المطروحة للمعالجة. وفي الخارج تمكن «الإسلام التركي المعتدل» - صوناً للذات وتهيئة للدور التركي في مشروع الشرق الأوسط الجديد - من التماهي مع المتغيرات الدولية الناجمة عن أحداث «١١ أيلول/سبتمبر» والتي وضعت العالم الإسلامي أمام الاستعمار العسكري المباشر من جديد. مع ذلك يبقى التطور الأهم بين الداخل والخارج بالنسبة إلى دور تركيا ومستقبلها رهناً بالمفاوضات الجارية بين أنقرة والاتحاد الأوروبي منذ العام ٢٠٠٤. لقد حاول الاتحاد الأوروبي احتضان تركيا والحوّل دون عودتها إلى محيطها الذي انقطعت عنه عام ١٩١٨، لكن

التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل عام ١٩٩٩، وأقيمت مكاتب اتصال إسرائيلية في كل من المغرب وتونس وعمّان وقطر قبل أن تقرر الجامعة العربية إغلاقها من الناحية الرسمية، فيما توقفت المفاوضات السورية - الإسرائيلية واستبعد التطبيع على هذا المسار. وكان لبنان قد أسقط التطبيع بإسقاط «اتفاق ١٧ أيار/مايو».

ويعرض **الفصل الثاني** لمسار التطبيع الاقتصادي، متناولاً اتفاقية الكويز مع مصر واتفاقية تزويد إسرائيل بالغاز المصري، وتطور العلاقات الأردنية - الإسرائيلية إلى مستوى التعاون الاستراتيجي. أما **الفصل الثالث** فيتناول التطبيع الثقافي الذي تريده إسرائيل أن يكون من جانب واحد بحيث تحتفظ هي بمنظومتها القيمية بكل أبعادها العدوانية والعنصرية، وتواصل احتلال أراضي الغير وإنكار حقوقه فيما تطالب الجانب العربي بإشاعة ثقافة السلام. ويتناول **الفصل الرابع** موضوع الأمن القومي العربي ومخاطر التطبيع مع إسرائيل التي تسعى إلى فرض سلام مشروط يؤمن لها السيطرة والتحكم بالمنطقة. ويختتم **الفصل الخامس** بتناول دور الحركات الشعبية في مقاومة التطبيع وتمكنها من حصره في إطار الحكومات ودفعها في كثير من الأحيان إلى التستر من التطبيع باعتباره عملاً مشيناً. ومن الصعوبات التي تواجه الحركات المناهضة للتطبيع التي يلحظها الكتاب مواجهة المراجعات السياسية والفكرية على الساحة العربية، وبخاصة تلك التي تسعى إلى تقديم الشأن الوطني على القضايا القومية وتهديد المصالح الشخصية للعديد

للعنف أو التهديد باستخدامه لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية...، فإن الولايات المتحدة دولة إرهابية رائدة. وفي ما يتعلق بالأصولية، يسترجع المؤلفان السياسة الأمريكية التي حاربت القومية العلمانية التي مثلها جمال عبد الناصر منذ الستينيات والدعم الأمريكي لها في أفغانستان لمحاربة السوفييات وصولاً إلى احتلال العراق الذي له تراث طويل في القومية العلمانية واستبدال النموذج القومي في إدارة البلاد باعتماد النموذج اللبناني الطائفي المنتج للأزمات. ويتفق المؤلفان على أن تنامي الحركات الإسلامية الأصولية في أنحاء مختلفة من الشرق الأوسط ناتج من السياسة الأمريكية.

وبالنسبة إلى الديمقراطية، يؤكد المؤلفان أن الولايات المتحدة لا تسعى فعلياً إلى نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وإنما تهدف من خلال ضغوط تمارسها على عدد من الدول العربية والإسلامية لإجراء إصلاحات تجميلية من أجل إقناع الرأي العام بجدية تحركاتها. أما واقع الأمر، فالدعوات الأمريكية إلى الديمقراطية لا تتخطى هدف قيام حكومات بواجهة ديمقراطية غير معادية للمصالح الأمريكية، وأبرزها السيطرة على احتياطات الشرق الأوسط النفطية.

يناقش المؤلفان آفاق تسوية القضية الفلسطينية على أساس دولتين وحل مسألة اللاجئين والمستوطنات وتبادل الأراضي، ويستبعد تشومسكي إيجاد تسوية من دون حل عادل. وبالنسبة إلى العلاقات مع كل من سوريا وإيران ولبنان، يرى تشومسكي

المفاوضات وضعت أنقرة في شبك الشروط الأوروبية، لذا يرى المؤلف أن الأولوية هنا تكمن في تدويل المسألة التركية، ولا يمكن لتركيا أن تتموضع خارج التدويل سوى باعتماد الخيار الياباني الذي يجمع بين الحداثة والهوية، وتحقيق ذلك رهن بإرادة الأتراك وموقف المجتمعات الأوروبية والظروف الدولية.

## (١٠)

نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر.  
**السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط.** ترجمة وتحقيق ربيع وهبة وأمل حوا؛ تقديم ستيفن شالوم. بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧. ٣٦٦ ص.

يبحث هذا الكتاب في واقع الصراع الجاري في الشرق الأوسط في ضوء السياسات الأمريكية التي يصعب استيعاب ما يجري في المنطقة من دون التعمق فيها وتحديد أهدافها.

يتتبع المؤلفان السياسة الأمريكية إزاء الموضوعات التي شكلت مادة الصراع القائم، ومنها: «أحداث ١١ أيلول/سبتمبر» والإرهاب، الديمقراطية في الشرق الأوسط وفي العراق بعد الغزو، النفط، النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وواقع العلاقات الأمريكية مع سوريا وإيران ولبنان.

لا يستبعد المؤلفان - على غرار كثير من الباحثين - ضلوع الاستخبارات الأمريكية في هجمات «١١ أيلول/سبتمبر». وبالنسبة إلى مفهوم الإرهاب، يرى تشومسكي أنه وفقاً للتعريف الأمريكي نفسه للإرهاب بوصفه استخداماً مدروساً



إيران التي تملك النفط والغاز هي مفتاح السيطرة الفعلية على العراق. ويناقش المؤلفان الوضع في لبنان وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، ويرى تشومسكي أن الولايات المتحدة يمكن أن تقدم ضمانات بعدم قيام إسرائيل بالاعتداء على لبنان مقابل تسوية موضوع سلاح حزب الله، لكن لا يبدو أن الإدارة الأمريكية تتحرك في هذا الاتجاه.

في هذا الكتاب لا يبدو أن للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة جدول أعمال مناسباً لأهدافها الاقتصادية والاستراتيجية سوى إنتاج الأزمات □

أن الأمريكيين يجهدون لتغيير النظام في سوريا التي باتت أكثر ترجيحاً من إيران للهجوم الأمريكي. ويعزو ذلك إلى أن إسرائيل يروقهها ذلك من دون أن يكلفها الكثير، في حين أن إيران يمكن أن تسبب بمتاعب أكبر للولايات المتحدة.

ويخالف الأشقر رأي تشومسكي ليشير إلى أن إسرائيل تخشى عراقاً جديداً على حدودها إذا ما تغير النظام في سوريا، كما إن ترجيح إيران للهجمات الأمريكية مرده خشية الولايات المتحدة من أن تصبح قوة نووية. ويميل الأمريكيون إلى الاعتقاد أن

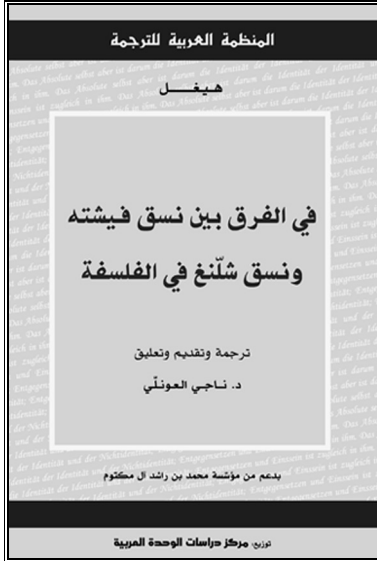
## صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

### في الفرق بين نسق فيشته ونسق شلنغ في الفلسفة

تأليف: غيورغ فلهلم فريدريش هيغل  
ترجمة: د. ناجي العونلي

ليس كتاب الفرق أول عهد هيغل بالتفكير الفلسفي، ولا بيان انتصار فلسفي مثاليّة شلنغ ضدّ مثاليّة فيشته، وإنما هو أول حصيد لصيرورة هيغل نفسه إلى الفلسفة وبداية استحالة الفلسفة نفسها، وهذا إشكال قائم برأسه سيعمل هيغل على ضبطه ومعالجته على مرّ طور يتيّناً وإلى حين نشر فنومينولوجيا الرّوح في ١٨٠٧.

وإنّ الهدف من تقديمه اليوم، منقولاً إلى العربية، أن تكون فيه خير شهادة على ما زاوله هيغل الأوّل من تفحص نقديّ ومناظرة تأملية لزمان الفلسفة الذي عاصره، عسى أن نتوصّل نحن إلى ما به نناظر فلسفياً زماننا ونتفهّم تاريخياً ما يتفعل فيه من صيرورات مجنونة ومن منقلبات عنيفة.



٢٧٨ صفحة

الـثمن: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها